رئيس الوزراء الجزائري السابق أمام المحكمة

ذكرت تقارير اعلامية ان رئيس الوزراء الجزائري السابق أحمد أويحيى مثل أمس الثلاثاء امام محكمة سيدي محمد بالجزائر.

وقالت المحكمة في بيان أن «استدعاء أحمد أويحيى جاء بغرض التحقيق معه في قضايا تبديد المال العام ومنح امتيازات غير مشروعة».

وتعتبر هذه التهم نفسها تلك التي توبع بها وزير المالية الحالي محمد لوكال والذي استدعي الاثنين من طرف قاضي التحقيق لنفس المحكمة.

من جهتها كانت مصالح الدرك الوطني قد أكدت في بيان أنها «قامت بتسليم أحمد أويحيى استدعاء للمثول أمام قاضي التحقيق».

وشهدت محكمة سيدي محمد منذ صباح أمس تعزيزات أمنية استثنائية في كل الطرق المؤدية إليها تفاديا لأي انزلاق.

العشرات يغلقون شارعاً رئيسياً احتجاجاً على قرارات المجلس العسكري

السودان.. مقتل 6 من قوات الأمن في مواجهات مع متظاهرين

متظاهرون سودانيون من أمام مقر قيادة القوات المسلحة

أعلن المجلس العسكري الانتقالي في السودان في مؤتمر صحافي مقتل 6 من قوات الأمن في مواجهات مع متظاهرين الإثنين، في كافة أنحاء السودان.

وأصيب 16 عنصراً أيضاً في المواجهات، كما أكد نائب رئيس المجلس العسكري محمد حمدان دقلو، في المؤتمر الصحافي.

وكان دقلو قد أعلن الموافقة على انضمام مدنيين إلى المجلس العسكري، مؤكداً أن المجلس العسكري، يريد ثورة وطنية حضارية.

وأوضح دقلو، أن المجلس العسكري انحاز للثورة لأنها تعطي أملاً لكل السودانيين، معلناً نية المجلس تسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة.

وأعلن الجيش السوداني، أن الفريق عبد الفتاح البرهان سيتولى رئاسة المجلس المشترك مع المدنيين.

من جانبها، دعت جماعة الاحتجاج الرئيسية في السودان الاثنين إلى العصيان المدني والإضراب العام، بعدما فشلت الاجتماعات مع الحكام العسكريين في البلاد في تحقيق أي تقدم بشأن تشكيل مجلس انتقالي مدني عسكري مشترك.

ومع تصاعد التوترات بين الجانبين، قال تجمع المهنيين السودانيين في بيان إن الجيش حاول فض اعتصام في العاصمة الخرطوم حيث يطالب المحتجون بتسليم السلطة للمدنيين.

وقال البيان «نرجو من الثوار داخل ساحة الاعتصام ترتيب الصفوف وإقامة المتاريس وحمايتها. كما نناشد كل الثوار في أحياء العاصمة القومية والمناطق المجاورة بالخروج للشوارع وتسيير المواكب والتوجه إلى ساحة الاعتصام أمام القيادة لقوات شعبنا المسلحة».

وقال شاهد من رويترز، إن مجموعات من قوات نظامية ترتدى الزي المدني حاولت فض المتاريس التي تغلق الطرق المؤدية لمقر الاعتصام من الناحية الشرقية قبل أن تنسحب.

وقاد تجمع المهنيين السودانيين الاحتجاجات التي أدت إلى الإطاحة بالرئيس السابق عمر البشير في 11 أبريل، والتجمع جزء من تحالف معارض عقد ثلاثة اجتماعات منذ يوم السبت مع المجلس العسكري الانتقالي.

وذكر مصدران مطلعان أنه كان من المقرر أن يناقش الجانبان تشكيل المجلس المقترح، لكن المجلس العسكري ركز بدلاً من ذلك على مهمة المجلس وصلاحياته في المستقبل.

وتشكيل المجلس المقترح أمر بالغ الأهمية لأن النشطاء الذين ينظمون الاحتجاجات منذ 16 أسبوعا وأفضت إلى الإطاحة بالبشير يصرون على أن تكون قيادة المجلس مدنية.

ولم يشر المجلس العسكري إلى استعداده للتخلي عن السلطة المطلقة.

وسيكون المجلس المشترك الهيئة السيادية التي تشرف على حكومة تكنوقراط ومجلس تشريعي.

وكان المجلس العسكري أعلن عقب الإطاحة بالبشير إنه سيظل في السلطة لعامين قبل إجراء انتخابات. وتريد قوى إعلان الحرية والتغيير فترة انتقالية مدتها أربعة أعوام يشرف عليها مجلس يقوده مدنيون مع تمثيل عسكري.

ويواصل المحتجون الضغط على المجلس عبر التجمعات الحاشدة والاعتصام خارج وزارة الدفاع في العاصمة الخرطوم والذي بدأ في السادس من أبريل نيسان.

ووصف المتحدث باسم المجلس العسكري شمس الدين الكباشي، اجتماع الإثنين بأنه إيجابي وقال إن الجانبين اتفقا على فتح جسر النيل الأزرق والسكك الحديدية التي يحتلها المحتجون. لكن تجمع المهنيين نفى الاتفاق على فتح أي جسور أو سكك حديدية.

وقال التجمع في بيان: «طالعنا حديث المتحدث باسم المجلس العسكري والذي جاء فيه أنه تم الاتفاق على فتح بعض الكباري ورفع الحواجز من الطرق في أماكن الاعتصامات في العاصمة والأقاليم، وحيث أن هذا مناف للواقع ومجاف لأي اتفاق مع المجلس العسكري عليه نؤكد أننا متمسكون بموقفنا في الاعتصام، وأن كل ما جاء على لسان ذلك الناطق غير صحيح».

وأضاف البيان «الإضراب السياسي والعصيان المدني الشامل أسلحة الشعوب الأبية والتي تقهر الظلم وتستهزئ بالطغاة، وهذا ما سيحمي ثورتنا. وسنتصدى لكافة أشكال التآمر حتى ولو وقفنا بخط النار سنين عدداً».

وقالت قوى إعلان الحرية والتغيير إن من المقرر أن يقدم الجانبان رؤاهما بشأن الهيئات الانتقالية في غضون 24 ساعة. وقال المصدران إن هناك اجتماعاً ثانياً مزمعاً لمناقشة تشكيل المجلس المشترك.

من جهة أخرى، أغلق العشرات شارع رئيسي في العاصمة السودانية الخرطوم، صباح أمس، احتجاجا على قرارات المجلس العسكري بفتح الطرق والجسور.

وكان تجمع المهنيين السودانيين قد أعلن عن استمرارهم في الاعتصام حتى تحقيق جميع أهداف الثورة والتغيير.

وقال التجمع على صفحته في تويتر: «لم يتم الإتفاق بعد على النسب في مجلس السيادة بين المدنيين والعسكريين، واتفق الطرفان على أن الأولوية هي لتحديد كافة الهياكل الانتقالية وصلاحيات كل منها، سيتم تقديم المقترحات من قبل الطرفين خلال 24 ساعة القادمة، وهو ما سيعمل على تحديد الصلاحيات».

اعتقال 8 فلسطينيين في الضفة

الاحتلال يقلص مساحة الصيد في غزة رداً على إطلاق قذيفة صاروخية

قال مسؤولون إن إسرائيل قلصت الثلاثاء مساحة الصيد التي تسمح لصيادي السمك قبالة شواطئ قطاع غزة المحاصر، بالعمل فيها، ردا على إطلاق قذيفة صاروخية من القطاع باتجاه إسرائيل.

وبذلك سيتمكن صيادو غزة من قطع مسافة تصل إلى 6 أميال بحرية (11 كيلومترا) فقط بعد أن كانت إسرائيل قد وسعت المساحة في الأول من أبريل وسمحت بالوصول إلى 15 ميلا بحريا (28 كيلو مترا).

وقالت وحدة وزارة الدفاع الإسرائيلية التي تشرف على المعابر إن الوصول إلى المساحة الجديدة سيبقى ساري المفعول «حتى إشعار آخر».

وبحسب الوحدة فإن القرار جاء بعد إطلاق قذيفة صاروخية من غزة مساء الإثنين.

وقالت متحدثة عسكرية إسرائيلية إن القذيفة سقطت في البحر الأبيض المتوسط على بعد بضعة كيلومترات قبالة السواحل الإسرائيلية.

وحمل مصدر في الجيش الإسرائيلي حركة الجهاد الإسلامي الحليفة لحركة حماس التي تسيطر على القطاع، مسؤولية إطلاق القذيفة من شمال غزة.

وقال المصدر إن حركة الجهاد الإسلامي اتخذت في الأسابيع الأخيرة «إجراءات لإلحاق الضرر» بجهود الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار مع حماس.

وأضاف أن الجيش الإسرائيلي يعتقد أن حركة الجهاد الإسلامي تحاول التصعيد استجابة لأوامر من قيادتها في الخارج ومن دون التنسيق مع حماس.

لكن المصدر العسكري أكد مع ذلك «ما زلنا نعتبر حماس مسؤولة عما يحدث في قطاع غزة».

ورأى مسؤول لجان صيادي قطاع غزة زكريا بكر أن القرار يشكل «انتهاكا» للتفاهمات الخاصة بالتهدئة، متهما اسرائيل بإغراق شباط صيادين بعد إطلاق النار عليهم. وقال بكر إن «الاحتلال يهاجم مراكب الصيادين (...) وأتلف معدات أحدهم قبل أن يحاول اعتقاله صباح أمس».

وأضاف «قامت زوارق الاحتلال الحربية صباح أمس بإغراق 10 شباك للصيادين العاملين من وسط القطاع حتى الجنوب (...) بعد إطلاق النار عليهم».

ووسعت إسرائيل في الأول من أبريل مساحة الصيد قبالة قطاع غزة المحاصر إلى 15 ميلا بحريا وهي أكبر مساحة تسمح للصيادين بالوصول لها منذ سنوات. وتعتبر هذه المساحة أقل بعشرين ميلا بحريا من تلك التي تنص عليها اتفاقية أوسلو الموقعة في تسعينات القرن الماضي.

وقالت حماس حينها إن هذا القرار يندرج ضمن ما أسمته «تفاهمات» مع الدولة العبرية، لمنع نشوب صراع قبل الانتخابات العامة التي جرت في التاسع من أبريل.

من جانبها، نقلت وكالة «فلسطين اليوم» الإخبارية عن عضو المكتب السياسي للجهاد وليد القطلي، أن «سرايا القدس الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي لم تعلن إطلاق صاروخ تجاه الاحتلال، وبالتالي فهذا الاتهام فبركة يريد منه الاحتلال أهدافاً محددة، أهمها التحريض على الجهاد الإسلامي، وعلى قياداته».

وقال القطلي، إن «حركة الجهاد الإسلامي حركة مقاومة لا تتنصل من عملها المقاوم، وتطلق الصواريخ إذا كان هناك داع».

واعتبر أن «اتهام أحد أجنحة المقاومة بالمسؤولية عن إطلاق الصاروخ يأتي في إطار بث الفتنة بين الأجنحة، باعتباره فصيلاً خرق جهود التفاهمات التي جرت بتوافق فصائلي».

من جهة أخرى، أعلن جيش الاحتلال، اعتقال 8 فلسطينيين في الضفة الغربية، الليلة قبل الماضية.

وقال المتحدث باسم جيش الاحتلال أفيخاي أدرعي، على موقع تويتر: «يُشتبه في ضلوع المعتقلين بنشاطات إرهابية، وإرهابية شعبية، وأعمال شغب عنيفة ضد المدنيين وقوات الأمن».

ولم يذكر المتحدث إذا كان لأي من الموقوفين انتماءات تنظيمية.

ويعتقل الاحتلال بصورة شبه يومية فلسطينيين تقول إنهم «مطلوبون لأجهزة الأمن، للاشتباه في ضلوعهم في ممارسة الإرهاب، والإخلال بالنظام العام وبأعمال شغب».

رفضاً للمساس بحقوقهم

العسكريون المتقاعدون يشلون المرافق الحيوية في بيروت

نفذ عدد كبير من العسكريين المتقاعدين إعتصاما، أمس الثلاثاء، أمام مصرف لبنان المركزي حيث توجه عدد منهم إلى مرفأ بيروت وإلى ساحة رياض الصلح وإلى وزارة المالية، للمطالبة بعدم المس بحقوقهم التقاعدية في الموازنة التقشفية الجديدة التي تعمل عليها الحكومة اللبنانية برئاسة سعد الدين الحريري.

وقال النائب في البرلمان اللبناني شامل روكز، الذي شارك في اعتصام العسكريين المتقاعدين،»: «نؤكد على العدالة وأن كل شخص يجب أن يأخذ حقه، ونحن مع سد عجز الموازنة ولكن بطريقة صحيحة لأن فلسفة هذه الموازنة خاطئة لأنها تتكل في سد العجز على الطبقات الفقيرة والمعدمة وعلى الطبقات المتوسطة وهذا أمر غير مقبول». وأضاف:»العدالة تقول بسد عجز الموازنة من مكان الهدر من الأموال المسروقة من السفرات من الصفقات من المباني المستأجرة من الأملاك البحرية، من كل هذه الأماكن التي تم هدر فيها أموال الدولة، 77 مليار دولار منذ التسعينات وحتى يومنا هذا فائدة الدين العام، من أين أتت؟ من نفس الفريق الذي يعمل على الموازنة اليوم».

وأكد روكز أن «هذه الموازنة مرفوضة، والموازنة المقبولة هي التي يكون فيها عدالة اجتماعية صحيحة، لذلك العسكر والقطاع العام في الشارع ونحن لدينا رسالتين نريد إيصالهم رسالة كنواب نمثل الشعب اللبناني نحن لا نمثل سلطة، والرسالة الثانية هي رسالة دم لأن هناك شهداء وإصابات، وعلى الأقل يجب أن يكون لدينا الحد الأدنى من الوفاء لنحافظ لهم على حقوقهم في هذه الفترة».

ولفت النائب اللبناني إلى أنه «حتى الآن نحن لم نر أي خطة إقتصادية رأينا موازنة مجحفة بحق العالم، ولا يعلمون كيف يريدون تجميع الأموال، على حساب أي شخص لتغطية عجز الموازنة وهذا الأمر غير مقبول نريد خطة إقتصادية واضحة وصريحة، وموارد لموازنة عادلة ومنطقية لنمشي بها وإلا بيننا وبينهم يوجد الشارع».

وختم: «بكل الحالات نحن لا نتظاهر خارج إطار المسؤولية نحن نتظاهر ضمن إطار المسؤولية التي تسمح لنا بدراسة صحيحة وخطة إقتصادية صحيحة لمعرفة من أين نسد عجز الموازنة ونعد خطة إقتصادية تستطيع أن تكون على مستوى مسؤوليات البلاد التي هي على عاتقنا خاصة في ظل الوضع الاقتصادي الصعب الموجودين فيه، الموضوع يجب أن يكون نتيجة دراسات صحيحة عادلة وشفافة».

وأكد وزير الدفاع الياس بوصعب، أن الجيش يؤدي مهامه من دون أن ينتظر منّة من أحد.

وقال بو صعب خلال جولته في جرود عرسال إن «الجنود اقسموا اليمين على حماية لبنان وعلى الشرف والتضحية والوفاء، يضحون بكل شيء حتى بحياتهم وهم مشروع شهادة يوميا ولكن استرسل البعض بضرب معنويات الجيش وبالحث على تخفيض عائداتهم، للمتقاعدون الأبطال الحق بأن يعيشوا بكرامة من بعد سنوات، هم وعائلاتهم».

وتوجه للعسكريين المتقاعدين، قائلا: «لن نفرط بحقوقكم وفخامة الرئيس المتقاعد الأول يعرف جيدا كيف يحافظ على حقوقكم وعلى هذه المؤسسة».

وبدأ تحرك العسكريين المتقاعدين منذ السادسة صباحاً، حيث انطلقوا في مسيرة من رياض الصلح باتجاه مرفأ بيروت وقاموا بإقفال مدخله، وعملت القوى الأمنية على إقفال الطريق الممتدة من الدورة باتجاه مرفأ بيروت.

وتجمع عدد من العسكريين أمام مصرف لبنان في شارع الحمرا، ومن ثم توجهوا إلى وزارة المالية، معلنين أنهم لن يخرجوا من الشارع إلى حين تلبية مطالبهم بعدم المساس بمستحقاتهم.

العسكريون في لبنان يتظاهرون ضد التقشف الحكومي

المغرب: بدء محاكمة 24 شخصاً لاتهامهم بقتل سائحتين اسكندينافيتين

تبدأ غدا الخميس في سلا في المغرب محاكمة المتهمين بقتل شابتين اسكندينافيتين بقطع رأسيهما في ديسمبر في جبال الأطلس باسم تنظيم الدولة الإسلامية، إلى جانب حوالى عشرين مشتبهاً بهم آخرين.

وتعرّضت لويزا فستيراغر يسبرسن الطالبة الدنماركية البالغة من العمر 24 عاماً وصديقتها النروجية مارن أولاند، 28 عاماً، للذبح وقطع الرأس ليل 16 إلى 17 ديسمبر في نقطة معزولة في الأطلس الكبير حيث كانتا تخيّمان. ويمثل 24 متهماً أمام الدائرة الجنائية التابعة لمحكمة الاستئناف في سلا لتهم تتراوح بين «الإشادة بالإرهاب» و»الاعتداء المتعمد على حياة أشخاص» و»تشكيل عصابة إرهابية» اثر هذه الجريمة التي هزت المغرب والنروج والدنمارك.

ويواجه الضالعون مباشرة بالجريمة نظرياً حكم الإعدام. وبحسب معلومات حصلت عليها وكالة فرانس برس، لن تحضر عائلتا الضحيتين ومحاموهما المحاكمة، كما لا تشكلان طرفًا مدنياً فيها. وكانت الشابتان مولعتين بالطبيعة وتتابعان دروسا في السياحة في جامعة بو في النروج، وسافرتا معا إلى المغرب في عطلة عيد الميلاد. وانتهت رحلة الطالبتين عند سفح قمة توبقال المغطاة بالثلوج، أعلى قمم شمال إفريقيا في سلسلة جبال الأطلس الكبير، على مسافة 80 كيلومتراً عن مراكش، عاصمة المغرب السياحية. بعد اكتشاف الجثتين، لزمت السلطات المغربية بداية الحذر، متحدثةً باقتضاب عن «عمل إجرامي» و»آثار عنف بسلاح أبيض» على عنقي الضحيتين. لكن مسار القضية تغير بعد نشر فيديو لعملية قطع رأس إحدى الشابتين على مواقع التواصل الاجتماعي، وقد صورها أحد القتلة بواسطة هاتف محمول.

سماع أصوات انفجارات ورصاص في طرابلس

أفادت مصادر محلية بالعاصمة الليبية طرابلس، أمس الثلاثاء، عن سماع أصوات رصاص وانفجارات متقطعة في طرابلس. وقال أحد السكان وسط العاصمة: «سمعنا منذ نصف ساعة أصوات رصاص وانفجارات متقطعة في طرابلس»، مرجحا بأن تكون تلك الأصوات في المناطق التي تشهد اشتباكات بين الجيش الليبي التابع للمشير خليفة حفتر، وبين قوات الجيش التابعة للسراج بضواحي العاصمة». وأشار إلى أن «أصوات لقصف المدفعي تسمع الآن في منطقة الغرارات والسبعة، وأصوات اشتباكات في عين زارة».

وقال إن «الوضع داخل وسط العاصمة عادي جدا، لكن هناك ازدحام وسط طرابلس بسبب خروج نازحين من مناطق الاشتباكات من القصر بن غشير وخلة الفرجان وعين زاره بالكامل، هناك أناس هجروا منازلهم بسبب شدة الاشتباكات». وكانت القيادة العامة للقوات المسلحة العربية الليبية، بقيادة المشير خليفة حفتر، قد أعلنت ليل الرابع من أبريل الجاري، إطلاق عملية للقضاء على ما وصفته بالإرهاب في العاصمة طرابلس، والتي تتواجد فيها حكومة الوفاق المعترف بها دوليا برئاسة، فائز السراج، الذي دعا قواته لمواجهة تحركات قوات حفتر بالقوة، متهما إياه بالانقلاب على الاتفاق السياسي للعام 2015. وتعاني ليبيا، منذ التوصل لاتفاق الصخيرات في 2015، انقساما حادا في مؤسسات الدولة، بين الشرق الذي يديره مجلس النواب والجيش بقيادة حفتر، بينما يدير المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق برئاسة السراج غربي البلاد، وهي الحكومة المعترف بها دوليا، إلا أنها لم تحظ بثقة البرلمان.